التكلفة المجتمعية للطلاق:
دراسة في محافظتي الاسكندرية ومطروح

الباحثة/ جميلة فكري حلمي رزق

لدرجة الماجستير في الآداب– تخصص علم الاجتماع – كلية الاداب – جامعة المنوفية

إشراف

الأســـــتاذ الدكـــتـــور/ محمد محي الدين

استاذ علم الاجتماع– كلية الآداب – جامعة المنوفية

الدكتورة/ سحر القطب

مدرس علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة المنوفية

ملخص البحث بالعربية

هذا البحث لدراسة موضوع "التكلفة المجتمعية للطلاق: دراسة في محافظتي الإسكندرية ومطروح" منطلقا من أن الزواج يعد عاملاً من عوامل بناء المجتمع، فيما يعد الطلاق عامل من عوامل هدم المجتمع إذ يؤدي إلى تفكك الاسرة وانحلال عقد العلاقات الزواجية، وأن أثاره تتخطى أعضاء الاسرة المباشرين والمحيطين بها من أقارب وأصدقاء لتصل إلى المجتمع المحلي بخاصة، والمجتمع بعامة.

وتهدف الباحثة من خلال هذا البحث إلى القاء الضوء على مشكلة الطلاق من جانب لم يتم تناوله من قبل الدراسات السابقة بشكل جدي وموسع وهو التعرف على التكلفة المجتمعية للطلاق في مصر، بالدراسة في محافظتي الإسكندرية ومطروح ومن خلال هذا البحث التعرف على أثار وتكلفة الطلاق على المستوى الماكرو مجتمعي بالنظر إلى عدة مجالات اتخذتها الباحثة للتعرف على مشكلة الطلاق في محافظتي الإسكندرية ومطروح وهي:

تأثيرات الطلاق على دخل الاسرة واحتمالات الفقر الناتجة عنه في محافظتي الإسكندرية ومطروح والتكلفة المجتمعية لذلك في المحافظتين.

تأثيرات الطلاق على الإنجاز التعليمي في محافظتي الإسكندرية ومطروح والتكلفة المجتمعية لذلك في المحافظتين.

تأثيرات الطلاق على الزواج المبكر للإناث في محافظتي الإسكندرية ومطروح والتكلفة المجتمعية لذلك في المحافظتين.

تأثيرات الطلاق على انحراف أبناء المطلقين والمطلقات في محافظتي الإسكندرية ومطروح والتكلفة المجتمعية لذلك في المحافظتين.

Societal Cost of Divorce:
A study in Alexandria and Matrouh Governorates.

Summary

This research seeks to investigate the topic of "The Societal Cost of Divorce: An applied Study on the Governorates of Alexandria and Matrouh", since marriage is a factor in building society while divorce is a factor in the demolition of society as it leads to the disintegration of the family and the dissolution of the contract of marital relations, and that its effects go beyond the immediate family members to the whole society.

Via this research, the researcher aims to shed light on an aspect of divorce that has not been seriously and extensively addressed by previous studies; namely to identify the societal cost of divorce in Egypt, more specifically on the governorates of Alexandria and Matrouh. In addition, this research seeks to identify the effects and cost of divorce at the macro societal level focusing on several points taken into consideration by the researcher to identify the problem of divorce in the governorates of Alexandria and Matrouh, summarized as follows:

- Effects of divorce on family income and the potentiality of poverty and the societal cost of divorce in Alexandria and Matrouh.
- The impact of divorce on educational achievement and the societal cost of in the two governorates.
- The relationship between divorce and girls early marriage in the two governorates, as well as the societal cost.
- The relationship between divorce and the deviation of the children of divorced parents in the governorates of Alexandria and Matrouh, as well as the societal cost in the two governorates.

This study was divided into six chapters, as follows:

Searsh contains introduction to the study, defining its

reviews the reality of divorce in Egypt, some features of divorced men and divorced women, an explanation of the continuing increase in divorce rates and the causes in the Egyptian society, besides a separate analysis of divorce in the governorates of Alexandria and Matrouh , as well as a comparison between the two governorates with the rest of Egyptian society.

مقدمة الدراسة

يعتبر الطلاق في كافة المجتمعات الإنسانية أهم أشكال التفكك الأسري، وهو من المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع المصري، كما أن آثاره تتخطى أعضاء الأسرة المباشرين والمحيطين بها من أقارب وأصدقاء لتصل إلى المجتمع المحلي بخاصة، والمجتمع بعامة. ومع ذلك، فقد ركزت معظم الدراسات التي اهتمت بظاهرة الطلاق على الآثار المباشرة له على أعضاء الأسرة التي وقع بها، ونادراً ما اهتمت بدراسة آثاره على المجتمعات سواء أكانت محلية أو قومية.

وقد ازداد الوعي من قبل العامة بتدهور وتفكك الأسرة تدريجياً بدءاً من بداية الثمانينيات من القرن الماضي، حيث لوحظ أنه خلال الربع الأخير من القرن العشرين– ولأول مرة في التاريخ– أن معدلات الطلاق فاقت معدلات الزواج في المجتمع. وقد اهتمت دراسات الطلاق بالنظر إلى إليه إما كمتغير تابع يتسبب فيه عوامل مثل عمل المرأة أو سفر الزوج أو كثرة النزاعات الأسرية أو تدخل الأهل في الحياة الزوجية للأبناء والإدمان وغيرها إما مجتمعة أو منفردة .أو كمتغير مستقل يؤثر بطرق مختلفة في سلوك ونموا لأطفال وانجازهم التعليمي ويلعب دورا في تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي لكل من المطلقين والمطلقات.

ومن حيث المبدأ، يحدث التفكك الأسري – الطلاق تحديدا هنا– عندما يصبح أعضاء الأسرة غير قادرين على الاتفاق بقدر كاف فيما بينهم بشأن القواعد الحاكمة لعلاقة بعضهم ببعض. هنا يصبح البناء الأسري غير متساوي وينتج عن ذلك نشأة أسرتين مستقلتين[1]. وعلى الرغم من أن التحلل الأسري يعتبر شأن خاصة ينتج عن اختيار شخصي، إلا أنه من منظور أوسع يعد أيضا قضية عامة إذ تصحبه تكلفة مجتمعية يتحمل عبئها المجتمع ككل. وتظهر النظرة المتفحصة لقضايا السياسات الاجتماعية والأسرية أن تحلل الأسرة يؤدي إلى العديد من المشاكل الاجتماعية المتنوعة التي تتسبب في توترات

[1] http://www.relate.org.uk/aboutus/relationshipsandsociety/ (Accessed 3/12/08).

على المستوى الفردي، والأسري، وعلى مستوى المجتمعات المحلية، والمجتمع الكبير بعامة[1].

أهمية الدراسة:

تشكل ظاهرة الطلاق تهديدا وخللا لواقع الأسرة المصرية لما له من العديد من الأثار الاجتماعية والمجتمعية وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن معدلات الطلاق في تزايد مستمر وأصبحت أرقامه مقلقة للمهتمين بقضايا الأسرة من باحثين ومختصين ،كما أنها تفرز تحديات كبيرة تواجه واضعي السياسات الاجتماعية بالبلاد. من هنا تتبع أهمية هذه الدراسة من طبيعة موضوعها الذي يغطي جانبا من جوانب ظاهرة الطلاق وآثاره لم يسبق تناوله أو نظر إليه في دراسات علم الاجتماع في مصر ألا وهو التعرف على الأثار المجتمعية المترتبة على الطلاق وتكلفتها على المجتمع والـ**وعليه تسعى هذه الدراسة إلى تجاوز التركيز على المستويات الفردية والأسرية لأثار الطلاق والتركيز على الأثار المجتمعية الكلية ويقصد بها: الاثار البنائية العامة المتعلقة بالتكلفة الاجتماعية للطلاق على المستوى الماكرو مجتمعي. ولا تدعي الدراسة الراهنة عدم أهمية الأثار الاجتماعية للطلاق على الأفراد والأسر، ولكنها تركز على جوانب أخرى لم يتم تناولها بشكل جدي وموسع في الدراسات السابقة والأعمال الأكاديمية التي تناولت دراسة ظاهرة الطلاق في مصر من قبل. والواقع أن النظرة المدققة والمتفحصة لأدبيات الطلاق في المجتمع المصري تكشف عن أن معظم الدراسات ركزت على إمام أسباب الطلاق، أي أنها نظرت إليه كمتغير تابع، أو آثاره على الأفراد (المرأة و/أو الطفل في الأغلب، أي أنه كان هنا متغير مستقل) ولكنها لم تتجاوز أبدا هذا المستوى لتنظر إليه وإلى آثاره وتكلفته على المستوى المجتمع[2]ي.**

ونلاحظ أن الدراسات السابقة عن الطلاق في مصر تفتقر إلى المقاييس الكمية للظاهرة على المستوى البنائي ومن هنا ومن خلال محاولة قياس آثار الطلاق على المستوى

[1] Dr Patrick Dixon, *The Rising Price of Love: The True Cost of the Sexual Revolution* (Hodder & Stoughton,

[2]

الماكرو مجتمعي ستوفر هذه الدراسة مقياسا كميا ولو أولي لما للطلاق من تكلفة وآثار ماكرو مجتمعية. ومن شأن التوصل إلى فهم الآثار المجتمعية/البنائية للطلاق أن يعين على صياغة السياسات العامة الهادفة إلى الحد من وقع الظاهرة من ناحية، ومن تكلفتها المجتمعية من ناحية أخرى.

كما تشير أيضا إلى ضرورة التمييز بين الطلاق الفعلي بتعريفه الشرعي والقانوني، والطلاق المحتمل الذي ما تزال الأسرة فيه تستوفي الشكل القانوني والشرعي في حين أنها في الواقع الفعلي قد تحللت، وهي الظاهرة المعروفة بإسم الطلاق العاطفي Emotional Divorce. هذه تفرقة مهمة بالنظر إلى أنها تلعب دورا في تحديد الجمهور الذي يركز عليه هذا البحث. فعلى الرغم من أهمية الطلاق العاطفي، وربما غلبته، على ظاهرة وواقع الطلاق في مصر، إلى أن تحديد جمهور البحث إمبيريقيا في هذه الحالة الأخيرة أمر بالغ العسر. ولذا سوف تقتصر الدراسة على التحلل القانوني للأسرة نتيجة لوقائع الطلاق الرسمية.

وقد شهدت معدلات الطلاق حالة من الثبات خلال العامين ١٩٩٨ و١٩٩٩ عند المعدل ١.٢ لكل ألف من السكان ثم بدأت المعدلات بالتراجع إلى ١.١ لكل ألف من السكان في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ وظل الانخفاض في معدل الطلاق مستمر حتى العام ٢٠٠٦ حيث يصل المعدل إلى ٠.٩ لكل ألف من السكان ثم بدأ معدل الطلاق في الارتفاع إلى ١.١ لكل ألف من السكان خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ولعل هذه النقطة تجعلنا نقف عندها هذه الفترة نلاحظ أنها تمثل بداية حدوث احتقان اجتماعي في مصر على المستوى الماكرو مجتمعي ومن ثم حدوث الثورة في مصر بعد هذه الفترة وهذا يعد بمثابة اندلاع شرارة العنف داخل المجتمع والأسرة وتفاقم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الطلاق .

وقد أخذ معدل الطلاق يرتفع خلال العام ٢٠٠٩ إلى ١.٨ لكل ألف من السكان بعد ثباته في العامين السابقين ثم يشهد فترة أخرى من الثبات لكنه مازال في الارتفاع خلال الفترة ما بين العام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣ ليصل إلى ١.٩ لكل ألف من السكان واستمر المعدل في الارتفاع سنة ٢٠١٤ إلى ٢.١ لكل ألف من السكان وسنة ٢٠١٥ إلى ٢.٢ لكل ألف من السكان وسنة ٢٠١٦ و٢٠١٧ وصل المعدل إلى ٢.١ لكل ألف من السكان وصل عام ٢٠١٨ إلى ٢.٢ لكل ألف من السكان واستمر في الارتفاع في عام ٢٠١٩ وصل إلى ٢.٣ لكل ألف من السكان ورجع عام ٢٠٢٠ المعدل إلى ٢.٢ لكل ألف من السكان[1]

وسجلت أعلى معدلات الطلاق بصفة عامة في الحضر عن مثيلتها في الريف، حيث أوضحت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة الاحصاء أن معدلات الطلاق شهدت اتجاها تصاعديا في الحضر بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٨ حيث وصل ارتفاع

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٣، ٢٠١٧

معدل الطلاق من ١.٨ لكل ألف من السكان إلى ٢.٣ لكل ألف من السكان عام ٢٠١٧ بينما المعدلات في الريف كانت أقرب للثبات حيث تذبذبت حول ١.٥ حالة لكل ألف من السكان في العام ٢٠٠٩ إلى ١.٦ حالة لكل ألف من السكان عام ٢٠١٧ ومنذ العام ٢٠١٠ أصبح التزايد في معدلات الطلاق في الحضر أعلى منه في الريف [١].

جدول رقم (١) معدل الطلاق في مصر ما بين عام ١٩٩٨إلى عام ٢٠١٨

السنوات years	معدل الطلاقRate of divorce
١٩٩٨	١.٢
١٩٩٩	١.٢
٢٠٠٠	١.١
٢٠٠١	١.١
٢٠٠٢	١.١
٢٠٠٣	١.٠
٢٠٠٤	٠.٩
٢٠٠٥	٠.٩
٢٠٠٦	٠.٩
٢٠٠٧	١.١
٢٠٠٨	١.١
٢٠٠٩	١.٨
٢٠١٠	١.٩
٢٠١١	١.٩
٢٠١٢	١.٩
٢٠١٣	١.٩
٢٠١٤	٢.١
٢٠١٥	٢.٢
٢٠١٦	٢.١
٢٠١٧	٢.١
٢٠١٨	٢.٢
٢٠١٩	٢.٣
٢٠٢٠	٢.٢

[1] المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاءات الزواج والطلاق ،٢٠١٨.
http://www.youm7.com/(accessed 26/4/2019)-

لا تشمل أحكام الطلاق النهائية[1]

-المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء[2].

وتشير بيانات إحصاءات الطلاق عن عام ٢٠١٨ إلى تفاوتات جغرافية حادة حيث يتراوح بين ٤ لكل ألف من السكان في القاهرة و١ في الألف في محافظتي المنيا وأسيوط وبوجه عام يرتفع المؤشر في المحافظات الحضرية حيث يصل في محافظة الإسكندرية إلى ٣,٦ لكل ألف من السكان وفي بورسعيد إلى ٣,٥ لكل ألف من السكان وفي الجيزة يصل إلى ٢,٨ لكل ألف من السكان وفي السويس يصل المعدل إلى ٢,٧ لكل ألف من السكان. بينما تشهد بالمقابل المحافظات الريفية نوعا من الاستقرار عن المحافظات الحضرية فنجد أن معدل الطلاق في كل من محافظتي أسيوط والمنيا يبلغ حوالي ١ لكل ألف من السكان وفي كفر الشيخ والمنوفية وسوهاج والأقصر والوادي الجديد يصل المعدل إلى ١,٣ لكل ألف من السكان بينما يصل المعدل في محافظة مطروح إلى ٢,٥ لكل ألف من السكان. و يدعو الارتفاع النسبي لمعدل الطلاق في محافظة مطروح إلى التساؤل. فمحافظة مطروح تعد من المحافظات الحدودية التي يسودها تنظيم قبلي وربما يسودها أيضا زواج الأقارب الذي يفترض فيه أنه يحول دون شيوع الطلاق ولكن هذه ليست هي الحال في مطروح. ويعد هذا أحد أسباب اختيار كل من محافظتي الإسكندرية ومطروح كمجال لتطبيق الدراسة[3] (انظر الشكل رقم١)

شكل رقم ١توزيع معدلات الطلاق وفقا للتوزيع الجغرافي عام ٢٠٢٨

[1] http://honna.elwatannews.com/(accessed/29/10/2019)
[2] https//m.youm7.com./(26/4/2019)
[3] https://www.albwabahnews.com/(26/4/2019)

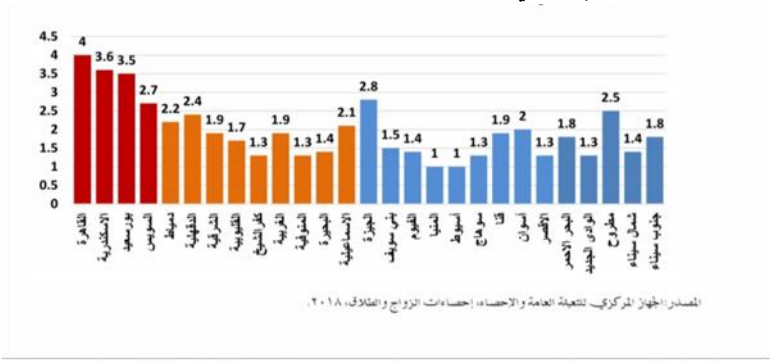

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

يتمثل هدف هذه الدراسة وتساؤلها الرئيسي في التعرف على التكلفة المجتمعية للطلاق في محافظتي الإسكندرية ومطروح. وعلى وجه التحديد تسعى الدراسة إلى التعرف على التكلفة المجتمعية للطلاق في المجالات التالية من خلال طرح التساؤلات

- ما تأثيرات الطلاق على دخل الأسرة واحتمالات الفقر الناتجة عنه في محافظتي الإسكندرية ومطروح وما التكلفة المجتمعية لذلك في المحافظتين.
- ما تأثيرات الطلاق على الانجاز التعليمي في محافظتي الإسكندرية ومطروح وما التكلفة المجتمعية لذلك في المحافظتين.
- ما تأثيرات الطلاق على الزواج المبكر للإناث في محافظتي الإسكندرية ومطروح وما التكلفة المجتمعية لذلك في المحافظتين.
- ما تأثيرات الطلاق على انحراف أبناء المطلقين والمطلقات في محافظتي الإسكندرية ومطروح، وما التكلفة المجتمعية لذلك في المحافظتين.

مفاهيم الدراسة:

الطلاق (Divorce)

للطلاق لغة معانٍ عدة "منها التخلية والإرسال، يقال طلقت الناقة إذا سرحت حيث شاءت، وحُبس فلان في السجن طلقا بغير قيد، وأطلقه فهو مطلق وطليق: سرحه، فهو رفع القيد مطلقا ومنه الطلاق المعروف، وقال الجوهري في الصحاح، وطلق الرجل امرأته تطليقا، وطُلقت هي بالفتح تطلق طلاقاً فهي طالق وطالقة أيضا قال الأعمش: أجارتنا بيني فإنك

طالق. قال الأخفش: لا يقال طَلُقَت بالضم، ورجل مِطلاق أي كثير الطلاق للنساء، وكذلك رجل طُلَقَة مثال هُمَزَة. وناقة طالق، ونعجة طالق؛ أي مرسلة بلا قيد ترعى حيث شاءت، والطالق من الإبل التي يتركها الراعي لا يحتلبها على الماء، يقال: استطلق الراعي ناقة لنفسه[1]".

والطلاق شرعا يعني حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه أو هو تصرف مملوك للزوج يحدثه بلا سبب فيقطع النكاح والأصل فيه الاجتماع وقوله تعالى (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) ومن السنة (ليس شيء من الحلال أبغض عند الله من الطلاق)[2].

أما في الشريعة الإسلامية فالطلاق معناه حل قيد النكاح . وقيل هو: حل رباط الزوجية الصحيحة في الحال أو المال، بعبارة تفيد ذلك صراحة أو دلالة، تصدر من الزوج أو نائبه أو من القاضي بناء على طلب الزوجة . أما إذا كانت الزوجية غير صحيحة فلا تثبت بها رابطة شرعية تحل بالطلاق، والفرقة فيها فسخ لعقد لم يصح لا رفع لقيد ثبت بالزواج، ولذلك لا طلاق من زواج غير صحيح [3].

وفي العلوم الاجتماعية يعرف قاموس بنجوين لعلم الاجتماع الطلاق بأنه تفكك او تحلل الزواج الصحيح قانونا في أثناء حياة الزوجين بما يجعلهما أحرار للزواج ثانية[4]، والتعريف القانوني الوضعي للطلاق: هو حل عقد الزواج الصحيح بالصيغة الموضوعية له شرعا، ويقع الطلاق باللفظ أو بالكتابة، وعند العجز عنهما فبالإشارة المفهومة. وتتوسع القوانين الوضعية في وضع شروط لوقوع الطلاق إجراءاته في مصر. هذا فيما يخص الطلاق المعروف شرعا وقانونا وهناك أنواع أخرى من الطلاق وهي التي تعرف عند الاجتماعيين بالطلاق الوجداني ،أو الطلاق الصامت : وهو شكل من أشكال الطلاق يستمر فيه الزواج من الناحية الشرعية والقانونية لكنه يكون منتهيا من الناحية النفسية

---

[1] (محمد محي الدين ٢٠١٤)

[2] المتولي، أماني علي (٢٠٠٩): الضوابط القانونية والشرعية والمشكلات العلمية للأنواع الحديثة للزواج والطلاق ، القاهرة : دار الكتاب الحديث

[3] مرجع سابق .

[4] ttp://text-translator.com/wp-content/filesfa/Dic-of-sociology.pdf

والاجتماعية. كما أنه يعبر عن فشل الزوجين في إقامة علاقة ناجحة تسودها المحبة والترابط وفشل تكوين بناء أسري متكامل يعزز بقاء المجتمع مترابطا [1].

أ- المفهوم الإجرائي للطلاق:

هو الحالة التي تنفصم فيها العلاقة الزواجية الشرعية التي تأسست وفقا للقانون السائد للأحوال الشخصية والتي تم إنهاؤها قانونا وشرعا بحكم المحكمة أو عند المأذون الشرعي بين الزوجين وانقضت معها استمرار العلاقة والتباعد بينهما في محافظتي الاسكندرية ومطروح.

وهو ايضا وقائع الطلاق وفقا لتعريفة الشرعي والقانوني المعمول به في المجتمع المصري التي حدثت في محافظتي الإسكندرية ومطروح خلال الفترة من سنة ١٩٩٨ إلى سنة ٢٠٢٠ .

ب- التكلفة المجتمعية : (Societal cost)

ويقصد بها التكلفة الاجتماعية- الاقتصادية التي يتحملها المجتمع نتيجة لظاهرة الطلاق على المستوى الماكرو مجتمعي. وتميز الأدبيات المتاحة حول الأثار والتكلفة المجتمعية للطلاق ما بين مستويين مختلفين هما: الآثار العامة والآثار الخاصة. فعلى المستوى العام تتمثل هذه الآثار في : الأثار على الخصوبة، والأثار على نظم الإعانة الاجتماعية، والأثار على الإسكان والخدمات الاجتماعية، والأثار على البيئة.

أما على المستوى الخاص فتتبدى هذه الآثار في: تأثيرات الطلاق على الأطفال وعدم استقرار البنى الأسرية على المدى الطويل، واحتمالات الفقر الناتجة عن تفكك الأسرة، والتأثيرات على الانجاز التعليمي، والتأثيرات على سلوك ونمو الطفل، وتأثيرات الطلاق على عملية صناعة القرار الخاص ببناء الاسرة، والحالة الاجتماعية (الزواجية) والصحة، والحالة الاجتماعية (الزواجية) والتقدير الذاتي للرفاه، وأخيراً، تأثيرات الطلاق

[1] محمد محي الدين (٢٠١٤). أبغض الحلال: نحو منظور مختلف لفهم الطلاق وأثارة في مجتمعات الخليج العربية، ورقة مقدمة لندوة مواجهة الظواهر والمشكلات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي العربية ،المكتب التنفيذي لمجلسي وزراء العمل والشؤن الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي العربية ووزارة التنمية الاجتماعية بمملكة البحرين : المنامة ٥-٦ مايو ٢٠١٤ .

على دخل الأسرة والدخل الفردي. وسوف تركز هذه الدراسة على بعض من الآثار المجتمعية/البنائية الخاصة للطلاق التي سنعرض لها بالتفصيل لاحقا.

الإجراءات المنهجية

نوع الدراسة:

فسوف تعتمد هذه الدراسة على منهج التحليل الوصفي الإحصائي استنادا إلى بيانات سيتم جمعها من مصادر أولية وثانوية مثل بيانات التعدادات المتعاقبة والإحصاءات الحيوية وبيانات أولية سيتم جمعها باستخدام أداة الاستبيان.

عينة الدراسة ستضم عينة قوامها (٤٠٠) فرداً متزوجين ومطلقين ومطلقات من كافة شرائح الإسكندرية ومطروح، مع مراعاة المتغيرات التالية للتمثيل العشوائي: العمر والنوع، ومدة الطلاق، والمستوى التعليمي، ومتوسط الدخل الشهري وغيرها من المتغيرات ذات العلاقة بموضوع الطلاق.

جمهور البحث:

الأشخاص المطلقين والمتزوجين في محافظتي الإسكندرية ومطروح.

منهج الدراسة:

المنهج الوصفي الإحصائي، التحليل الكمي

مبررات الدراسة:

- ارتفاع معدلات الطلاق في كلا من المحافظتين.
- تعد محافظة الاسكندرية من المحافظات الحضرية. بينما محافظة مطروح من المحافظات الحدودية التي يسودها تنظيم قبلي وربما يسودها أيضا زواج الاقارب الذي يفترض فيه أن يحول دون شيوع الطلاق ولكن هذه ليست الحال في محافظة مطروح مما يدعوا إلى التساؤل عن ارتفاع معدلات الطلاق في مجتمع قبلي.

الأثار المجتمعية المترتبة على الطلاق على المستوى العام والخاص:

ينطوي القول بأن ظاهرة ما تمثل" مشكلة " على بعدين على الأقل: الأول وهو حكم قيمي سلبي عليها، والثاني هو أن هذه المشكلة تقتضي حلاً أ وحلول. وفيما يتعلق بالأول يمكن التساؤل عمن هي الأطراف التي تعتبر هذه الظاهرة مشكلة بالنسبة لها أو الوحدات الاجتماعية التي تنظر إليها باعتبارها مشكلة. أما فيما يتعلق بالبعد الثاني، فإنه يتطلب التساؤل عن الأسس التي ستبنى عليها هذه الحلول. ومن المستقر علية في هذا المقام الأن أن السياسات الاجتماعية والعامة يجب أن تستهدي بمعرفة علمية دقيقة عن طبيعة الظاهرة التي يتم التعامل معها. وفيما يختص بقضية الطلاق، وبالنسبة لأول هذين البعدين، فثمة عدد من المستويات أو الوحدات التحليلية التي يمثل الطلاق مشكلة بالنسبة لها، فهناك أولاً الزوجين حبرا الواقعة وأطفالهما، وهناك ثانياً عائلتا الطرفين المطلقين، وثالثاً مجتمعهما الأني المباشر من أصدقاء ومعارف ومن إليهم، أي مجتمعهما المحلي، وأخيراً، المستوى المجتمعي العام أو ما يمكن أننطلق عليه مستوى التحليل الاجتماعي الموسع.

١/الأثار العامة أو على المستوى العام تتبدى هذه الأثار في:

١/١ الأثار على الخصوبة:

الأثر الأول من الآثار العامة للطلاق الذي نلقي بالضوء عليه، هو تأثير الطلاق على خصوبة المرأة. وينطوي تحليل معدلات النمو السكاني وزيادة النصيب النسبي لكبار السن من إجمالي السكان على الكشف عن الكيفية التي تتأثر بها قرارات الشباب المتعلقة بالخصوبة بالطلاق، وهي أمور يجب أن تؤخذ بالحسبان في عملية تقدير التكلفة المجتمعية للطلاق. فالعالم يدخل اليوم مرحلة الهِرم السكاني، ولا تستثنى من ذلك الدول العربية ومن ثم مصر أو هي على مشارف ذلك، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في الخصوبة نتيجة لتحلل الزواج والتغير في سلوك الأطفال الذين نشأوا في أسر مفككة

نحو تكوين أسر. فعلى سبيل المثال سوف تعاني كل من الصين وكوريا الجنوبية واليابان من نقصان في قوة العمل المنتجة بسبب الهِرم السكاني.[١]

وسيترتب على ذلك نقص في معدلات الادخار وتراكم رأس المال، وتقلص في قوة العمل، وذلك على الرغم مما قد يحدث من زيادة في تكوين رأس المال البشري، وقد يؤدي الهِرم السكاني إلى تباطؤ نمو الإنتاجية الكلية. وسوف يكون لكل هذه العوامل مجتمعة أثر على امكانيات النمو الاقتصادي، كما أنها بالاشتراك مع زيادة توقعات العمر ستعني مزيد من الأعباء على نظم المعاشات والصحة العامة. وثمة حاجة إلى دراسات وتقديرات أكثر دقة للكيفية التي يؤثر بها الطلاق في الخصوبة في دول الخليج العربي لكي يمكن التوصل إلى تقدير دقيق لتكلفة الطلاق بالنسبة للفرد والمجتمع.

٢/١ الأثر على نظم الإعانة الاجتماعية

وجدت الدراسات التي استخدمت المتغيرات الآداتية أن النساء يمكن لهن تعويض خسائرهن الداخلية المترتبة طلاقهن، إما من خلال التحاقهن بسوق العمل أو الاعتماد على برامج الإعانات الحكومية. وغالباً ما تمثل الأمهات غير المتزوجات نسبة هامة من الجمهور المتلقي لإعانات الرفاه والضمان الاجتماعي. وكما يلاحظ كنوف تمثل هؤلاء الأمهات وأطفالهم الصغار جماعة يصعب التخلص من اعتمادها في معاشها على الإعانات.[٢]

وفي هذا المقام، سيكون من المثير التوصل إلى تقدير للتكلفة التي يتحملها دافع الضرائب نتيجة لإعانات الضمان الاجتماعي، وبشكل أكثر تحديداً ذلك الذي يذهب إلى المطلقات والمطلقين. وفي الدولة التي لا يسدد فيها المواطنين ضرائب، فإن خزانة الدولة هي التي تتحمل هذا العبء.

1(1)Wilcox, W.B. and de Rose,L. (2014). Sustainable families: An International Perspective on fertility, Marriage and the post familial trajectory. Power point presentation at DIFI international c0nference on " Empowering familiest: pathway to Development" Doha: 16-17 April.

(2) KnoefMarike and J.C. van Ours (2012). How to stimulate single mothers to leave welfare for work; evidence from a field experiment

٣/١ الإسكان والخدمات القانونية

قدرت مؤسسة العلاقات تكلفة الاحتياجات الإسكانية المترتبة على التفكك الأسري بعامة، والطلاق بخاصة في عام ٢٠١٤ بحوالي ٥.١٨ مليون جنيه استرليني. وقد ارتفعت هذه التكلفة عما كانت عليه عام ٢٠٠٩ بحوالي ٤٠.٨% حيث كانت تبلغ آنذاك ٣.٦٨ مليون جنيه استرليني(www.Econovision.nl.)

. وفي هولندا قدرت إدارة الإحصاءات الهولندية أن تكلفة ميزة الإسكان الحكومي عام ٢٠٠٩ كانت تبلغ حوالي ٢ مليار يورو. وكان ٢١% من المستفيدين من هذا المبلغ في هذا العام أولياء أمور أسر ذات عائل واحد. كما قدرت إدارة الإحصاء أن من بين هؤلاء كان ما نسبته ٢٥% من المطلقين، وعليه قدرت تكلفة الإسكان الحكومي المترتبة على الطلاق في ذلك العام بحوالي ١٠٠ مليون يورو تقريباً .www.Econovision.nl

وترجع هذه التكلفة بصفة أساسية إلى أنه من الطبيعي أن يترتب على الطلاق الحاجة إلى منزلين مستقلين عوضاً عن منزل واحد.

وقد لا ينطبق هذا على حالة المجتمع المصري، حيث تعود المطلقة، وبخاصة إذا ما كانت شابة، إلى منزل أهلها كما أشرنا آنفاً. بيد أن هذا يعتمد أيضاً على عمر المرأة عند الطلاق، ومرحلة دورة الحياة التي تمر بها. فالنساء اللواتي يطلقن على كبر لا يعدن إلى منازل أهاليهم وخاصة إذا ما كان لديهن أبناء بالغين من الذكور. وتجدر الإشارة هنا أن عدداً من دول العربية كانت قد أصدرت تشريعات أو قرارات تعطي امتيازات للمطلقين في الحصول على قطع أراضي سكنية وغيرها من الامتيازات. ومع حسن مقاصد الشارع من هذا هذه التشريعات والقرارات، إلا أنها فيما يبدو قد شجعت على ارتفاع معدل الطلاق في هذه الدول العربية. كل هذه الأبعاد المتعلقة بالسكن والإسكان يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في المجتمعات العربية عند تقدير التكلفة الاجتماعية الاقتصادية الفعلية للطلاق عليها.

وهناك أيضاً إضافة إلى ذلك، تكلفة المساعدات القانونية للمطلقين التي قد تتحملها الدولة في حالة عجز أياً منهما عن توكيل محام مثلاً في الحالات التي يكون التقاضي

مآلها، وذلك بالإضافة إلى تكاليف المحاكمات ذاتها. وقد قدرت تكاليف الخدمات القانونية في انجلترا بحوالي ٩٠٠ ألف جنيه استرليني إضافة إلى حوالي ٥٠٠ ألف جنيه استرليني كتكاليف للمحاك م٧٤. وفي هولندا، قُدر أن الحكومة تنفق حوالي ٣٥٠٠ يورو للمعاونة القانونية في حالات طلاق الزوجين الذين ليس لدهم أطفال، و٥٠٠٠ يورو إذا ما كان هناك أطفال وذلك في عام ٢٠٠٩. كما قُدر أن إجمالي تكلفة هذه الخدمات في ذلك العام قد كلفت دافعي الضرائب الهولنديين حوالي ١١٢ مليون يورو وذلك استناداً إلى وجود ٣٢.٠٠٠ حالة طلاق في هولندا في نفس السنة المعنية.

٤/١ الآثار البيئية للطلاق:

نادراً ما اهتمت دراسات الطلاق بالآثار البيئية المترتبة عليه. وتقدر دراسة أجريت على اثنتي عشرة بلد أوربي أنه بالنظر إلى الحجم الأصغر لأسر المطلقين، فإن ذلك يتطلب عدداً أكبر من المنازل المستقلة، وهي تقدر أنه لو أن هذه الأسر قد حافظت على متوسط حجم أسر المتزوجين في هذه البلدان لكان مجموع الأسر المعيشية هذه البلدان مجتمعة أقل عما هو عليه الأن بحوالي ٧.٤ مليون أسرة٧٦. ولا شك أن دلالة هذا الرقم أمر واضح بالنسبة لاستخدامات الأراضي ونمو المساحات السكنية على حساب الغابات والأراضي الزراعية خاصة، أي التحضر وأن هذه الدول تتسم بسيادة الأسر النووية. كما تكشف الدراسة عن أن معدلات استهلاك الموارد الطبيعية أعلى في أسر المطلقين منها في الأسر الزواجية المتماسكة. فعلى سبيل المثال، يعني الطلاق امتلاك سيارتين بدلاً من واحدة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة استهلاك الطاقة للفرد وكذا لأمر بالنسبة لاستهلاك الكهرباء حيث تنفق أسر المطلقين في الولايات المتحدة أكثر على الطاقة الكهربائية بما يتراوح ما بين ٤٦-٥٦%. وتظهر الدراسة أيضاً انخفاضاً في معدلات استهلاك الموارد الطبيعية بين المطلقين الذين عاودوا الزواج ثانية.[١]

٢- أما على المستوى الخاص فتتبدى هذه الأثار في:

١/٢ تأثيرات الطلاق على دخل الأسرة والدخل الفردي:

[1] YU, E and Liu, J. (2007). Environmental Impacts of Divorce. www.pnas.org/cgi/ 10.1073/pans.

تتبدى التأثيرات الخاصة للطلاق أول ما تتبدى في تأثيرها المباشر على الدخل الفردي. وتشير الدراسات المبكرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تدهور مستوى معيشة المرأة بعد الطلاق بدرجة كبيرة. وتقدر هذه الدراسات هذا التدهور بما يتراوح بين ٢٧% و ٧٠%[١].

ومن ناحية أخرى، وجدت الدراسات أن الرجال لا يواجهون مثل هذه الآثار السلبية على الدخل، بل أنهم في الحقيقة قد يشهدون تحسناً في مستويات معيشتهم. وفي معرض تحليلهما للأسباب التي تؤدي إلى تدهور دخل النساء المطلقات بصورة غير متساوقة بالمقارنة مع الرجال، ومن خلال تحليلهما للبيانات والأدبيات المتاحة، يتوصل هولدن وسموك إلى الاستنتاج التالي "ترجع معاناة النساء فيما بعد الطلاق إلى عدد من العوامل المتداخلة التي عادة ما تكون مرتبطة ارتباطاً شكليا ومصطنعاً مع واقعة الطلاق. وعلى وجه التحديد، تقسيم العمل خلال فترة الزواج، والأجر الأدنى للمرأة خلال وبعد تحلل الزواج والافتقار إلى أساليب ملائمة للتحول لمرحلة ما بعد الطلاق، بما يعني أنه ما لم تعكس مبادرات السياسات الاجتماعية التغيرات في الأدوار المهنية للمرأة والمساواة بين الرجال والنساء في المسؤولية عن الأبناء (داخل وخارج اطار الزواج) فإن المستقبل الاقتصادي للنساء اللواتي سبق لهن الزواج تبقى غير مبشرة[٢].

وعلينا أن نتذكر أن هذه البحوث وتقديراتها تستند إلى أساليب معاملات الارتباط الإحصائية، ومن ثم فإنها لايمكن أن تؤسِسْ أو أن يتم التعامل معها كعلاقات سببية تتعلق بالعلاقة بين الطلاق ودخل المرأة. وقد انتُقِدت هذه الدراسات لهذا السبب على وجه التحديد. ومع ذلك، فقد سعى الاقتصاديون إلى تجاوز هذا النقد باستخدام أساليب منهجية متنوعة من بينها استخدام أسلوب المتغيرات ال آداتية Instrumental Variables وفي

---

(1) Weitzman, L. J. (1985). The Divorce Revolution: The Unexpected Social and Economic Consequences for Women and Children in America. New York:

(2) Holden, K. C. and Smock, P. J. (1991). "The Economic Cost of Marital Dissolution." Annual Review of Sociology 17: 51-78

هذا الصدد، وجدت الدراسات أن احتمالات الطلاق تتزايد إذا ما كان الطفل المولود أولاً أنثى، كما أن احتمالاته تتزايد إذا ما كانت المرأة تنتمي إلى أسرة معيشية ذات دخل شديد التدني أو بالغ الثراء. وتشير الشواهد الإمبيريقية إلى أن بعض النساء يتمكن من خلال النفاذ إلى بعض الموارد كنفقة الأطفال، والمخصصات الحكومية للرفاه، وزيادة فرص العمل بعد الطلاق من الحصول على دخل كاف، في حين أن بعضهن وبخاصة النساء الفقيرات لا ينجحن في ذلك. وتجد دراسة أننت وميتشلز أن انهيار الزواج الأول يزيد من احتمالات عيش النساء في أسر يقل دخلها السنوي عن ٥٠٠٠ دولار سنوياً من ٥% إلى جوالي ٥٠% مقارنة بالنساء اللواتي ما زلن يعشن في ظل زواجهن الأول[١].

٢/٢ تأثيرات الطلاق على الأطفال وعدم استقرار البنى الأسرية على المدى الطويل:

ينبع الأثر التالي المهم للطلاق من تأثيره في بنية الأسرة وأثر ذلك على الأطفال. فتأثيرات الطلاق والميلاد خارج نطاق الأسرة بسببه (أي بسبب الطلاق) يؤثر في الأطفال من خلال تأثيره السلبي على مستويات الدخول، بالإضافة إلى العديد من القنوات الأخرى. فوجود زوجين من الجنسين يساعد الأطفال على تعلم تقدير قيمة الاختلافات السلوكية النوعية الاجتماعية. وينطوي هذا على القول بأن غياب الأب، وبخاصة في المراحل المبكرة من العمر، وبخاصة بالنسبة للصبية، يؤثر في الطفل وطبيعة المنتج البشري الذي يخرج إلى المجتمع. فالوالدين مصدر مهم من مصادر رأس المال الاجتماعي. وتوضح الأدبيات السياسية والاقتصادية أهمية رأس المال الاجتماعي وتأثيره في المخرجات الاقتصادية. ومن هنا فإن غياب أحد الوالدين بوصفه نموذجاً للأدوار يمكن أن يكون له تأثيراته السلبية على نمو الطفل وسلوكه. بالإضافة إلى ذلك، يساعد التعرض للتفاعلات بين الوالدين في بيئة من العلاقات السوية، الأطفال على تنمية مهارات التفاعل البيني، مثل الإتصال والتعاون وأساليب حل الصراعات. وقد يفتقر الأطفال الذين يتعرضون لنماذج أدوار منقوصة إلى المهارات التي يحتاجونها لكي يلعبوا أدوارهم بصورة سليمة اجتماعياً كبالغين،

[1] Ananat E.O. and G. Michaels (2008). The Effect of Marital Breakup on the Income Distribution of Women with Children. CEPR Discussion Paper No. DP6228.

ومن ثم قد يصبحوا أقل نجاحاً في أدائهم الدراسي، وفي عملهم، وفي علاقاتهم الشخصية المستقبلية. ولعله من الممكن تحديد تأثيرات الطلاق على الأطفال في أربعة مجالات أساسية:

- **احتمالات الفقر نتيجة تراجع دخل الأسرة**
- **الانجاز التعليمي**
- **المشكلات السلوكية ونمو الطفل**
- **التأثيرات على القرارات المستقبلية كوالدين وأعضاء في المجتمع.**

١/٢/٢احتمالات الفقر الناتجة عن تفكك الأسرة

تعني تأثيرات تدهور الدخل الناجمة عن الطلاق أن الأطفال الذين يولدون أو ينشئون في أسر ذات عائل واحد قد يكونون أكثر عرضة للفقر. وثمة دلائل متنامية تشير إلى وجود اقتران بين تحلل الزواج ومخاطر فقر الأطفال. ففي الولايات المتحدة، وجد أن الأسر التي تترأسها نساء لديها أطفال تزيد احتمالات أن تكون أكثر فقراً بخمس مرات بالمقارنة بالأسر الزواجية (٨.٧%مقارنة ب ٤٤.٨% على التوالي)، وأن متوسط دخلها يمثل حوالي ثلث نظيراتها الزواجية (١٥,٤٠٠ مقارنة ب ٤٤,٦٠٠ دولار سنوياً بأسعار ١٩٨٩)[١].

٢/٢/٢ التأثيرات على الانجاز التعليمي:

ثمة تراث متعاظم من الدراسات التي تؤكد على العلاقة بين المخرجات التعليمية وبنية الأسرة. (الأسرة الزواجية، الأسرة ذات العائل الواحد، والأسر المختلطة –غير طبيعة الوالدين، كأسر الزواج الثاني، وحالات التبني) التي ينشأ فيها الأطفال. وتشير نتائج هذه الدراسات إلى أن الأبناء الذين ينشؤون في أسر مفككة أقل احتمالاً من أن يواصلوا تعليمهم الثانوي والجامعي[٢].

---

[1] Baugher, E. and L. Lamison-White (1996). Poverty in the United States: 1995, in U.S. Bureau of the Census, Current Population Reports, Series P-60–194.

[2] McLanahan, S.S., Garfinkel and Watson. (1986). Family structure, poverty and the underclass. Centre for Demography and Ecology Working Paper 86-13.

ويقدر ماكلنهان، وجينثروبولوك في دراستيهما أن احتمال التسرب الدراسي من المدرسة الثانوية يتزايد إلى ٤٢% و٧٠% بالنسبة للبيض والسود على التوالي حال تفكك الأسرة[١].

وعادة ما لا تأخذ الدراسات المشار إليها أعلاه بعين الاعتبار العوامل التي قد تؤثر بالتوازي في بنية الأسرة والمخرجات التعليمية للأبناء، ومن ثم يجب النظر إليها بوصفها تعبر عن علاقات اقتران عوضاً عن كونها علاقات سببية بين المتغيرين.

٣/٢/٢ التأثيرات على سلوك ونمو الطفل:

وجد أن الأطفال الذين ينتمون إلى أسر مفككة (مطلقة) أكثر عرضة للمعاناة من صعوبات تعليمية، ومستويات أعلى من الاضطرابات الوجدانية والنفسية والمشكلات السلوكية[٢]. وبالمثل ثمة ارتباط بين الأسرة الواحدية الوالدين وبين السلوك الجانح لدى لأطفال والأحداث.[٣]، وتعاطي المخدرات والكحول والتدخين والسلوك الجنسي للأبناء المراهقين والتقدير المتدني للذات[٤]. والتسرب الدراسي من المدرسة الثانوية[٥].

---

(1)Ginther, D.K. and R.A. Pollak (2003). Does Family Structure Affect Children's Educational Outcomes? NBER Working Paper 9628.

(2)Amato, P. R. (1994). Life-span adjustment of children to their parents' divorce. The Future of Children: Children and Divorce, 4, 143–164

(3)Dornbusch, S.M., J.M. Carlsmith, S.J. Bushwall, P.L. Ritter, H. Leiderman, A.H. Hastorf and R.T. Gross (1985). Single parents, extended households, and the control of adolescents, in Child Development, 45, 326–341. Steinberg, L. (1987). Single parents, stepparents, and the susceptibility of adolescents to antisocial Peer Pressure, in Child Development, 58, 269–275.

(4)Stern, M., J. E. Northman and M.R. Van Slyck, (1984). Father absence and adolescent problem behaviors: Alcohol consumption, drug use, and sexual activity, in Adolescence, 19, 301–312.

(5)Astone, N. M. and S. S. McLanahan (1991). Family structure, parental practices, and high school completion, in American Sociological Review, 56, 309–320

وقد درس كارلسون وكوركورن تأثيرات بناء الأسرة على المخرجات السلوكية والمعرفية واستخدما في ذلك دليل المشكلات السلوكية Behavioural Problems Index كمؤشر موضوعي لقياس سلوك الطفل. ويشتمل هذا الدليل الذي طوره زيل وبيترسون على ٢٨ مقياساً لتكيف الأطفال والمشكلات السلوكية التي قد يبديها الأطفال اعتباراً من سن الرابعة فأكبر على مدار ثلاثة أشهر. وقد وجد الباحثان أن الأطفال الذين يأتون من أسر زواجية قد سجلوا خلال فترة الدراسة ٥١.١٧ نقطة على المقياس مقابل ٦٦.٢٤ بالنسبة لأولئك الذين يأتون من أسر ذات عائل واحد .[1] وبالمثل، وجد الباحثان أن الأطفال الذين كان لديهم والدين طوال فترة الدراسة قد حققوا درجات تبلغ ٥٩.٣٧ و٦٤.٧٨ في اختبارات الحساب والقراءة على التوالي مقارنة ب ٤٢.٥٨ و٤٧.٥٠ في المتوسط وعلى الترتيب بالنسبة للأطفال الذين أتوا من أسر ذات عائل واحد.

٤/٢/٢ تأثيرات الطلاق على عملية صناعة القرار الخاص ببناء أسرة:

يُعمل الطلاق أثره من خلال تأثيره في الاختيارات المستقبلية للأطفال الذين مروا بتجربة طلاق والديهما. وتشير دراسة أجريت في تسع من بلدان من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى أن السلوك الديموغرافي للأطفال الذين مروا بتجربة الطلاق الوالدية يميل إلى الاختلاف عن ذينك الخاص بأولئك الذين لم يعرفوا هذه الخبرة. وتشير الدراسة إلى أن أبناء الطلاق يميلون بقدر أكبر إلى الدخول في ترتيبات معيشية شبه زواجية أكثر من العيش في ظل نظام الزواج التقليدي. كما أنهم أكثر عرضة لأن يصبحوا أباء وأمهات في مراحل عمرية أبكر من أقرانهم الذين نشأوا في أسر متماسكة. كما أن احتمال ميلاد طفلهم الأول في ظل العلاقة الزواجية أدنى، وأن ترتيباتهم المعيشية شبه الزواجية أكثر عرضة لأن تصل إلى منتهاها من العلاقات الزواجية التقليدية. وتأخذ دراسة أجراها ماكلنهان وجارفينكل وواتسون هذه القضية خطوة أبعد إلى الأمام حيث تحاول الإجابة

[1] Carlson, M.J. and M.E. Corcoran (2001). Family Structure and Children's Behavioral and Cognitive Outcomes, in Journal of Marriage and Family 63 (August 2001): 779–792

على سؤال مؤداه ما إذا كان صعود ظاهرة "الأسر الأمومية فقط" في الولايات المتحدة قد ساهم في ارتفاع نسبة ما اصطُلِح على تسميته ب "الطبقة الدنيا" Underclass. ويستند تعريفهم للطبقة الدنيا إلى ثلاثة أبعاد أساسية:

- **تدني نسبة مشاركة الأم في قوة العمل في الأسر الأمومية؛**
- **استمرار تدني نسبة المشاركة في قوة العمل عبر أجيال هذه الأسر الأمومية؛**
- **العزلة الثقافية الشبيهة بالعيش في الجيتوهات.**

ويكشف ماكلنهان وجارفينكل وواتسون عن أن ٣٠% من هذه النوعية من الأسر تعتمد في معيشتها على الأمد الطويل على إعانات الضمان الاجتماعي. فضلاً عن ذلك، فإنهم يتوصلون إلى أن أبناء هذه الأسر يتأثرون في سلوكهم المستقبلي المتعلق بتكوين أسرهم والعيش على الإعانات الحكومية العابر للأجيال بنمط سلوك الأسرة الأمومية. كما أن البنات المولودات في مثل هذه الأسر أكثر ميلاً للزواج و/أو الإنجاب مبكراً (سواء أكان ذلك داخل أو خارج نطاق الزواج) وأن هذين العاملين يرتبطان ارتباطاً إيجابيا مع احتمال أن يصبحن أمهات من ذوات الأسر الأمومية فقط. كما أن بنات هذه الأسر الأمومية أكثر عرضة بكثير لأن يعشن على إعانات الضمان الاجتماعي وأن يقطن في الأحياء الفقيرة. كما وجدوا أنه في ٢٠% من المناطق الفقيرة تشكل هذه الأسر الأمومية ٥٦% من إجمالي الأسر المقيمة بها وترتفع هذه النسبة إلى ٧٥% بين الأمريكيين السود. وينتهي ماكلنهان وزملاؤه إلى نتيجة فحواها أنه بالنسبة للأسر الأمومية للأمريكيات السوداوات ثمة خطر حقيقي ماثل هو أن هناك طبقة دنيا تتشكل يمكن أن تقع في دائرة مفرغة من الفقر – بل والفقر العابر للأجيال– نتيجة لطبيعة بنائها الأسري[١] .

[1]McLanahan, S.S., Garfinkel and Watson. (1986). Family structure, poverty and the underclass. Centre for Demography and Ecology Working Paper 86-13

٢/٣/الحالة الاجتماعية (الزواجية) والتقدير الذاتي للرفاه:

تمثل تأثيرات الطلاق على التقدير الذاتي للفرد لمستوى رفاهه جانباً مهما في فهم الأداء الناجح للمجتمعات. ويقصد بالرفاه الذاتي هنا الإشارة إلى التقرير الذاتي لمعايير السعادة والرضا عن الحياة. وهناك الكثير من الدراسات التي وجدت تأثيراً سلبياً لتحلل الزواج على الصحة العقلية والرفاه. ففي دراسة استندت إلى بيانات المسح العالمي للقيم واشتملت على ٤٤ بلدا، يكشف كالميجن عن أن المتزوجين كانوا أعلى في المتوسط بمقدار ١٢% في تقديرهم للرفاه الذاتي من المطلقين. كما وجد تباينات داخل البلد الواحد بين المتزوجين والمطلقين بلغت أعلاها في استراليا بفارق ١٨% على مقياس يتراوح ما بين ٠-١٠٠، وأدناه في ليتوانيا بفارق ٧% لصالح المجموعة الأول[١].

وبصفة عامة، يستنتج (محمد محي الدين، ٢٠١٤) أن واقعة الطلاق يمكن لها أن تؤثر سلباً وبصفة دائمة في التقدير الذاتي للسعادة والرفاه الفردي، وأنها تمثل تكلفة هامة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تقدير تكاليف الطلاق[٢].

٤/٢ الحالة الاجتماعية (الزواجية) والصحة:

ثمة جانب أخر له أهميته يتعلق بالحالة الزواجية وتأثيرها على صحة الأفراد. وقد حاولت العديد من الدراسات قياس علاقة الاقتران بين كون المرء متزوجاً وحالته الصحية. وفي هذا الصدد تتوصل دراسة شوينبورن حول الولايات المتحدة إلى أنه وبالنسبة إلى مؤشرات الصحة التي اشتملت عليها الدراسة وهي، الحالة الصحية المتدنية، وقلة النشاط، والاكتئاب النفسي الحاد والتدخين آلام الجزء السفلي من الظهر والصداع

---

(1)Kalmijn M. (2008). Divorce and well-being in 44 societies: Testing hypotheses about cross- national differences, Tilburg University, Netherlands Paper presented at the conference of the European Association of Population Studies, Barcelona, July 10-12, 2008

(18)Schoenborn C.A. (2004). Marital Status and Health: United States, 1999–2002, in Advance Data Number 351, December 15, 2004.

(2)محمد محي الدين(٢٠١٤)

وانعدام النشاط في وقت الفراغ، تتوصل الدراسة إلى أن البالغين المتزوجين أفضل صحياً من الفئات التصنيفية الأخرى للحالة الزواجية. فضلاً عن ذلك، تتسم هذه النتيجة بالصدق عبر الفئات العمرية الثلاث التي ميزت بينها الدراسة (١٨-٤٤، ٤٥-٦٤، ٦٥ سنة فأكثر) وذلك بغض النظر عن الفروق بين الجماعات السكانية الفرعية في خصائصها الاجتماعية الاقتصادية الأخرى (النوع، والعرق والتعليم والدخل وغيرها)[١].

٣- واقع الطلاق في محافظتي الاسكندرية ومطروح مقارنة بباقي المجتمع المصري:

وبالحديث عن ظاهرة الطلاق في محافظتي الاسكندرية ومطروح سنحاول تقديم قراءة سوسيولوجية لظاهرة الطلاق من خلال بعدين أساسين وهما:

١/٣ البعد السوسيولوجي المصغر: micro sociology

ونقصد بهذا البعد كل ما يحدث من سلوكيات وافعال داخل الاسرة في محافظة الاسكندرية ومحافظة مطروح ونحص تلك الاولى بأن الاسرة في محافظة الاسكندرية أسرة نووية تكون فيها قرارات الزواج والطلاق مقتصرة على الافراد فقط ورغبتهم في بناء أسرة أو رغبتهم في عدم استكمال الحياة مع الشريك في الوقت الذي يراه أحدهما أو كلاهما مناسبا للطلاق.

وازدادت نسبة الطلاق المبكر والمتأخر عن الماضي بصورة واضحة خاصة في محافظة الاسكندرية ويرجع البعض ذلك لأسباب عدة أهمها التقدم التكنولوجي والتفكك الاسري والانفتاح الزائد على الغرب حيث يقول أحد المحامين في محافظة الاسكندرية " أخذنا من الغرب سهولة انهاء العلاقات حتى العلاقات الزوجية " والتي أصبحت تعامل وكأنها مجرد علاقة وليست رباط مقدس، بالإضافة إلى عدم توافق الزوجين في الحوار وقلة الخبرة لدى كلا من الزوجين لإدراك اهمية وقدسية العلاقة الزوجية.

وبالرغم من أن الكثير من تلك الأسباب ليس موجودا في محافظة مطروح فعلى سبيل المثال أن الطابع القبلي والاسرة والممتدة اللذان تسودان العرف السائد في محافظة

مطروح يجعلان قرار الزواج ليس مقصورا على الطرفين كما في محافظة الاسكندرية بل يكون للآباء سلطة كبيرة في اختيار شريك الحياة وايضا اتخاذ قرار الانفصال ، وقوة ترابط العلاقات بين افراد القبائل والعشيرة الواحدة يجعل أتخاذ مثل هذه القرارات صعبة بالنسبة لطرفي الزواج إلا أنه لوحظ مؤخرا من خلال البيانات المتاحة والصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ازدياد حالات الطلاق وارتفاع معدلاته في محافظة مطروح مما يدعو إلى التساؤل عن أسباب تلك الظاهرة في مجتمع قبلي؟ .

٢/٣ البعد السوسيولوجي الكلي:macro sociology

اسفرت العولمة الغير مدروسة عن أثار سلبية على المجتمعات العربية عامة والمجتمع المصري خاصة من خلال تفكك الروابط الاسرية والتضامنية الاجتماعية المختلفة. فكانت نماذج الحرية الاقتصادية والثقافية على النمط الغربي إحدى أهم العوامل لازدياد حالات الطلاق في المجتمعات العربية. فالنموذج الغربي لا يعير لمؤسسة الزواج أهمية كبيرة، كما أن الحرية الفردية سابقة عن الحرية الاجتماعية. فيصبح إذاً الحديث عن الزواج والطلاق والعنوسة – أمرا لا يحتل مكانة مهمة داخل المؤسسات الاجتماعية الغربية.

الدراسات السابقة العربية

في دراسة لظاهرة الطلاق المبكر في ريف محافظة أسيوط "[1]، وسعت الباحثة إلى التعرف على ظاهرة الطلاق بصفة عامة والطلاق المبكر بصفة خاصة بمحافظة أسيوط من خلال التعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث ظاهرة الطلاق المبكر في الآونة الأخيرة بريف محافظة أسيوط. والتعرف على أهم الأثار المترتبة على تلك الظاهرة على كل من المرأة والأبناء بريف محافظة أسيوط. والتعرف على أهم المقترحات لتقليل حدوث تلك الظاهرة. واستخدمت الباحثة في الدراسة عينة عشوائية قوامها ٢٧٨ سيدة مطلقة من أصل عدد ١١٠٠ مطلقة من واقع كشوف قضايا محكمة الأسرة وتم أخذ

[1] رندا يوسف محمد سلطان، دراسة ظاهرة الطلاق المبكر في ريف محافظة أسيوط، قسم الاجتماع الريفي والارشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط(فبراير٢٠١٧).

العينة بطريقة عشوائية وتم جمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية باستخدام استمارة الاستبيان.

فكانت أهم نتائج الدراسة أن معظم المطلقات حاصلات على مؤهل أقل من الجامعي، وأن غالبيتهن متزوجات في سن مبكر، كما أنهن يقيمن مع أهل الزوج، أما بالنسبة للأسباب فتعددت الأسباب التي أدت إلى حدوث الطلاق بعد فترة وجيزة من الزواج منها ما هو نفسي، ومنها ما هو اقتصادي، وما هو فسيولوجي، وبالنسبة لأثار الطلاق على المرأة وجدت الدراسة أن من أهم تلك الأثار المتاعب المادية التي تتحملها المرأة بسبب الالتزامات المادية التي تتحملها المرأة، حدوث مضايقات لها من الناس بسبب الطلاق،

أما أثاره على الأبناء فتمثلت في تعرض الأبناء للتشتت بين الأبوين، وإصابتهم بعقد نفسية عند الكبر، كرههم للأب عند الكبر. وقد توصلت الباحثة من خلال اجراءاتها البحثية التي استخدمت فيها استمارة الاستبيان والمقابلة الشخصية إلى عدة **توصيات نذكر** منها:

الاهتمام برفع المستوى المعيشي والاقتصادي للأسر وزيادة دخولهم، والتوعية الدينية بأهمية الأسرة ودورها باعتبارها اللبنة الاولى في المجتمع، وأنه يجب على الطرفين الاختيار الجيد منذ البداية، ويجب عدم تدخل الاهل في الحياة الزوجية للأبناء، وأخيراً الاهتمام بتعليم المرأة وخاصة المرأة الريفية مما يؤدي إلى خفض نسبة الزواج المبكر لهن.

وفي دراسة عن الطلاق وأسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات دراسة ميدانية في محافظة نابلس"[1] قد سعت الباحثة إلى تحليل الأسباب المختلفة لعملية الطلاق، وكذلك التأثيرات المختلفة المترتبة عليها، وارتباط كل هذا بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها في معدلات الطلاق. وكانت منهجية البحث مبنيه على عينة عشوائية من المطلقات مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيعات الجغرافية حيث بلغت العينة (٤%) من

[1] مهتاب أحمد اسماعيل أبو زنوط (٢٠١٦).الطلاق، أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات دراسة ميدانية في محافظة نابلس، كلية الدراسات العليان جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

مجتمع الدراسة واعتمدت الدراسة على عينة حجمها ١٥٠ حالة من المطلقات في محافظة نابلس حيث ترى الباحثة أن هذا الحجم ملائم للناحية الاحصائية والتحليلية، ويسمح بتحليل النتائج وتعميمها، معتمدة على الموضوعية في عملية الاختيار وعدم التحيز. وقد تم أخذ هذه العينة من سجلات ومحاضر المحاكم الشرعية في محافظة نابلس.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات منها أن معدلات الطلاق في المجتمع الفلسطيني في تزايد مستمر نظراً للتغيرات السريعة التي تصيب المجتمع. ونسب عالية تقارب النصف تقريباً من حالات الطلاق تتم قبل عملية الدخول. وأن معظم المطلقين من الفئات الشابة والمتعلمين. وان العامل الاقتصادي مؤثر مهم في ارتفاع وانخفاض معدلات الطلاق. أثار الطلاق في الزوجة أكثر تأثيرا منها في الزوج بسبب استمرار ذكورية المجتمع.

وقد رأت الباحثة في ضوء نتائج الدراسة التوصية بعدة أمور منها القيام بدراسات متعمقة في موضوع الطلاق قبل الدخول، إيجاد مؤسسات للتوعية والارشاد الزواجي قبل الزواج وبعده، إيجاد مؤسسات للدعم النفسي والاجتماعي، والتأهيل للمطلقات وتدريبهن ودعمهن، التوصية بإجراء تعديل على التشريعات والقوانين الخاصة بالطلاق للحفاظ على إنسانية وحقوق المطلقين من قبل المؤسسات النسوية والمؤسسات الاجتماعية العاملة في هذا الحقل.

ومن ناحية أخرى وجدت دراسة عن التأثيرات النفسية والاجتماعية للطلاق على الأطفال: دراسة على عينة من الأطفال في دار الضيافة في اتحاد المرأة الأردنية"[١]

وقد **هدفت الدراسة** إلى البحث في الأثار النفسية والاجتماعية للطلاق في المجتمع الأردني بهدف الوصول لنتائج تسهم في وضع سياسات وبرامج تخفف من الأثار السلبية للطلاق على الأطفال وقد حدد الباحث أهداف الدراسة في التعرف إلى الخصائص العامة لأسر الأطفال المطلقين في المجتمع الأردني، التعرف إلى التأثيرات الاجتماعية للطلاق

[1] فاكر محمد الغرابية (٢٠١٢). التأثيرات النفسية والاجتماعية للطلاق على الأطفال: دراسة على عينة من الأطفال في دار الضيافة في اتحاد المرأة الأردنية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

في الأطفال، التعرف إلى التأثيرات النفسية والعاطفية للطلاق في الأطفال. وقد تم استخدام عينة قوامها (١٥٢) أسرة تأتي لمشاهدة أبنائها في دار الضيافة للطفل في اتحاد المرأة الأردنية بعد صدور قرار الطلاق من قبل المحكمة الشرعية في الأردن وكان مصدر المعلومات هي الأم. أما عن وحدات التحليل فكانت عن الأطفال والتأثيرات المحتملة للطلاق فيهم .

وقد توصلت الباحثة إلى العديد من **النتائج** التي تؤكد ما توصلت إليه الدراسات العربية والعالمية مثل انتشار المشكلات والمعاناة الاجتماعية بين أطفال المطلقين إضافة إلى مشكلات في العلاقات الاجتماعية والمشكلات السلوكية للأطفال. إضافة إلى ذلك فإن تعرض الأم إلى مشكلات اقتصادية، من حيث الإنفاق وإعالة الأطفال يخلق مزيد من الانهيار البنائي للأسرة. وأفضت الدراسة إلى عدة توصيات وهي إجراء المزيد من الدراسات على التأثيرات النفسية والاجتماعية للطلاق على الاطفال، وأن يتم توعية الشباب والشابات المقبلين على الزواج بالمعلومات والمهارات الحياتية والاجتماعية اللازمة لحياة زوجية سعيدة وفاعلة، قادرة على التعامل مع المشكلات الزوجية بكفاءة وفاعلية، وأنه لابد من تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والمادي للأسر المتأثرة بالطلاق، تجنيبا لها وللأطفال خاصة التجربة المرة التي يمكن أن تدمر حياتهم الأنية والمستقبلية.

الدراسات السابقة الاجنبية

تشير الدراسات المبكرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تدهور مستوى معيشة المرأة بعد الطلاق بدرجة كبيرة. وتقدر هذه الدراسات هذا التدهور بما يتراوح بين ٢٧% و٧٠%[١].

وهناك أيضاً علاقة وثيقة بين سن الزواج ومستوى التعليم ونسبة الطلاق حيث حاولت **دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية** الربط بين دورة العمل والطلاق كما حاولت

[1]Weitzman, L.J.(1985).the Divorce revolution: the unexpected Social and Economic Consequences for women and children in America. New york: the free press. Peterson, R. R.(1996). Women, Work and Divorce. Albany: State university of New York Press.

هذه الدراسة الربط بين الأزمات الاقتصادية ومعدلات الطلاق واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، وقد تبين من خلال نتائج هذه الدراسة الارتباط الوثيق بين معدلات الطلاق والوضع الاقتصادي، حيث أن معظم المطلقات هن من النساء اللواتي تزوجن مبكراً وكان مستوى تعليمهن منخفضاً[١].

ومن ناحية أخرى، وجدت الدراسات أن الرجال لا يواجهون مثل هذه الآثار السلبية على الدخل، بل أنهم في الحقيقة قد يشهدون تحسناً في مستويات معيشتهم. وفي معرض تحليلهما للأسباب التي تؤدي إلى تدهور دخل النساء المطلقات بصورة غير متساوقة بالمقارنة مع الرجال، ومن خلال تحليلهما للبيانات والأدبيات المتاحة، يتوصل هولدن وسموك إلى الاستنتاج التالي "ترجع معاناة النساء فيما بعد الطلاق إلى عدد من العوامل المتداخلة التي عادة ما تكون مرتبطة ارتباطاً شكليا ومصطنعاً مع واقعة الطلاق. وعلى وجه التحديد، تقسيم العمل خلال فترة الزواج، والأجر الأدنى للمرأة خلال وبعد تحلل الزواج والافتقار إلى أساليب ملائمة للتحول لمرحلة ما بعد الطلاق، بما يعني أنه ما لم تعكس مبادرات السياسات الاجتماعية التغيرات في الأدوار المهنية للمرأة والمساواة بين الرجال والنساء في المسؤولية عن الأبناء (داخل وخارج اطار الزواج) فإن المستقبل الاقتصادي للنساء اللواتي سبق لهن الزواج تبقى غير مبشرة[٢].

وعلينا أن نتذكر أن هذه البحوث وتقديراتها تستند إلى أساليب معاملات الارتباط الإحصائية، ومن ثم فإنها لا يمكن أن تؤسِسْ أو أن يتم التعامل معها كعلاقات سببية تتعلق بالعلاقة بين الطلاق ودخل المرأة. وقد انتُقِدت هذه الدراسات لهذا السبب على وجه التحديد. ومع ذلك، فقد سعى الاقتصاديون إلى تجاوز هذا النقد باستخدام أساليب منهجية متنوعة من بينها استخدام أسلوب المتغيرات الآداتية **Instrumental Variables**. وفي

---

(1) Heller stein, Judith K ,Morrill, Melinda Sander, Zoua Ben (2012). Business cycle and divorce from: Evidence from microdata Economics. Letters 118 (2013) 68-70.

(2) Holden,K. and smock, P. J.(1991). "the Economic cost of Marital Dissolution."Annual Review of Sociology 17:51-78 .

هذا الصدد، وجدت الدراسات أن احتمالات الطلاق تتزايد إذا ما كان الطفل المولود أولاً أنثى، كما أن احتمالاته تتزايد إذا ما كانت المرأة تنتمي إلى أسرة معيشية ذات دخل شديد التدني أو بالغ الثراء. وتشير الشواهد الإمبيريقية إلى أن بعض النساء يتمكن من خلال النفاذ إلى بعض الموارد كنفقة الأطفال، والمخصصات الحكومية للرفاه، وزيادة فرص العمل بعد الطلاق من الحصول على دخل كاف، في حين أن بعضهن وبخاصة النساء الفقيرات لا ينجحن في ذلك. وتجد دراسة أننت وميتشلز أن انهيار الزواج الأول يزيد من احتمالات عيش النساء في أسر يقل دخلها السنوي عن ٥٠٠٠ دولار سنوياً من ٥% إلى جوالي ٥٠% مقارنة بالنساء اللواتي ما زلن يعشن في ظل زواجهن الأول[١].

وقد صاغت دراسة سموك ومانينج وجابتا نموذجاً تصورياً حول الكيفية التي سيبدو عليها الدخل الفردي للمرأة والأسرة إذا ما تزوجت المرأة المُطلَقة مرة أخرى، وإذا ما طُلِقت النساء المتزوجات. وقد أخذوا في ذلك بعين الاعتبار مشكلة أن نفس العوامل التي تؤثر في احتمالات الطلاق هي ذاتها التي تؤثر في مستويات الدخول. وقد وجد ثلاثتهم أن الزواج ثانية للمطلقات سوف يؤدي إلى تأثير إحصائي معنوي وإيجابي على كل من دخل الأسرة والاحتياجات المتوقعة لنسبة الدخل. وقد قدروا أن دخل المرأة المطلقة سيرتفع من ١٧,٨٤٠ دولار سنوياً إلى ٣٨,٣٦٥ دولاراً إذا ما عاودت الزواج، وأن دخل المرأة المتزوجة سوف ينخفض من ٥١,٩٧٦ دولاراً سنوياً إلى ١٦,٩٤٢ دولار إذا ما طُلِقت. كما قدر الباحثون أن الاحتياجات المتوقعة لنسبة الدخل سوف تتزايد من ١.٦ إلى ٣.٥ إذا ما عاودت النساء الزواج وتتناقص من ٣.٩ إلى ١.٦ إذا ما طُلِقت النساء المتزوجات[٢].

---

(1) Ananat E. O. and G .Michaels(2008).the Effect of Marital Breakup on the Income Distribution of Women With Children. CEPR Discussion Paper No. DP6228.

(2) Smok,P.J., W.D. Manning and S. Gupta (1999). The Effect of Marriage and Divorce on Women's Economic Well-Being, in American Sociological Review 64:794-812.

وعن احتمالات الفقر الناتجة عن تفكك الأسرة فثمة دلائل متنامية تشير إلى وجود اقتران بين تحلل الزواج ومخاطر فقر الأطفال. ففي الولايات المتحدة، وجد أن الأسر التي تترأسها نساء لديها أطفال تزيد احتمالات أن تكون أكثر فقراً بخمس مرات بالمقارنة بالأسر الزواجية (٨.٧%مقارنة ب ٤٤.٨% على التوالي)، وأن متوسط دخلها يمثل حوالي ثلث نظيراتها الزواجية (١٥,٤٠٠ مقارنة ب ٤٤,٦٠٠ دولار سنوياً بأسعار ١٩٨٩).[١]

وفي هولندا، كانت نسبة الأسر الزواجية التي يعمل فيها الزوجين والتي يعاني أطفالها من احتمالات السقوط في جب الفقر تبلغ ١.٨%، بينما ترتفع هذه الاحتمالات إلى ٢٣% و٥٦% بين الأسر ذات العائل الواحد وتلك التي لا يعمل فيها أي من الوالدين على التوالي. وقد قُدر في عام ٢٠١٠ أن حوالي ٣٢٧ ألف قاصر يعيش في فقر نسبي في هولندا من بينهم حوالي ١٠٠,٠٠٠ ينتمون إلى أسر مفككة[٢].

وعن تأثير الطلاق على الأنجاد التعليمي للأبناء فثمة تراث متعاظم من الدراسات التي تؤكد على العلاقة بين المخرجات التعليمية وبنية الأسرة. (الأسرة الزواجية، الأسرة ذات العائل الواحد، والأسر المختلطة –غير طبيعة الوالدين، كأسر الزواج الثاني، وحالات التبني) التي ينشأ فيها الأطفال. وتشير نتائج هذه الدراسات إلى أن الأبناء الذين ينشؤون في أسر مفككة أقل احتمالاً من أن يواصلوا تعليمهم الثانوي والجامعي[٣].

---

(1) Baugher, E. and L. Lamison-White (1996). Poverty in United states:1995,in U . S. Bureau of the census, current Population Reports, Series P-60-194.

(2) Econo Vision. Socio-Economic Impact of Divorce and family Breakdown in the Netherlands: Indicative Analysis of Socio-economic Consequences. www.Econovision.nl.com

(3) Mclanahan, S.S. (1985). Family structure and the intergenerational transmission of poverty, in American Journal of Sociology, Vol.90,pp.873-901. Ginther,D.k. and R.A. pollak (2003). Does Family Sturcture Affect Children's Educational Outcomes? NBER working Paper 9628.

ويقدر ماكلنهان، وجينثروبولوك في دراستيهما أن احتمال التسرب الدراسي من المدرسة الثانوية يتزايد إلى ٤٢% و٧٠% بالنسبة للبيض والسود على التوالي حال تفكك الأسرة[١].

وفي السويد يتوصل يوهانسون وجاهلر إلى أن الأطفال الذين يأتون من أسر مفككة يتخلفون دراسياً عن أقرانهم من الأسر الزواجية بعام دراسي كامل ولتجاوز هذا العوار، حاول العديد من الدراسات أن تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات غير الملاحظة لبنية الأسرة التي قد تؤثر في المخرجات التعليمية للأطفال. وتتسم النتائج التي توصلت إليها الدراسات في هذا الصدد بعدم الاتساق أو غياب الاجماع فيما بينها، حيث يجد كل من إيمريشوفرانشيسكوني.، وكيس ولين وماكلنهان.، وايفنهاوسورايلي.، في بحوثهم أن لبناء الأسرة تأثيرات ذات معنوية إحصائية على المخرجات التعليمية للأبناء. وعلى العكس من ذلك، لا يعثر بيوركلوندوساندستروم على اثر إحصائي معنوي لبنية الأسرة على المخرجات التعليمية للأبناء[٢].

أما عن تأثير الطلاق على سلوك ونمو الطفل فقد وجدت دراسات أن الأطفال الذين ينتمون إلى أسر مفككة (مطلقة) أكثر عرضة للمعاناة من صعوبات تعليمية، ومستويات أعلى من الاضطرابات الوجدانية والنفسية والمشكلات السلوكية. [٣]وبالمثل ثمة ارتباط بين الأسرة الواحدية الوالدين وبين السلوك الجانح لدى الأطفال والأحداث وتعاطي

(1) Ginther,D.K. and R.A. Pollak (2003). Does Family Structure Affect Children's Educational Outcomes? NBER Working Paper 9628.

(2) Bjoklund,A. and M. Sundstron (2002). Parental Separation and children's Educational Attainment: A Silblings Approach. Discussion Paper No.643,IZA, Bonm.

(3) Amato, p. R.(1994). Life-span adjustment of children to their parents' divorce. The future of children: children and divorce,4, 143-164; Dawson, D. A.(1991). Family structure and children's health and well-being: Data from the 1988 National Health Interview Survey on child health, in Journal of Marriage and the family, 53, 573-584.

المخدرات والكحول والتدخين والسلوك الجنسي للأبناء المراهقين والتقدير المتدني للذات والتسرب الدراسي من المدرسة الثانوية[1]،

النتائج:

- معدلات الطلاق في مصر في تزايد مستمر نظرا للتغيرات السريعة والتحولات التي تصيب المجتمع المصري والتي تحدث تغيرات عميقة في منظومة القيم الاجتماعية وتؤثر في تزايد معدلات الطلاق بشكل ملحوظ.
- تغير الأدوار في الأسرة وخاصة التي تقوم بها المرأة أدى على تميع في العلاقات، وتراجع روح الجماعة، وتعزيز الفردية وتفسخ القيم التقليدية التي تحافظ على تماسك الاسرة ومن ثم انتشار الطلاق.
- معظم المطلقين من الفئات المتعلمة والشابة.
- تعاني المرأة أكثر من الرجل من أثار الطلاق بحكم أن الرجل هو الطرف الأقوى في العلاقة وأن المرأة أكثر تعرضا لتدهور مستوى المعيشة بعد الطلاق.
- هناك علاقة بين الطلاق ودخل المرأة
- الأطفال أكثر عرضة للمعاناة بعد الطلاق من صعوبات التعلم والتكيف والمشكلات السلوكية وعرضة لارتكاب الجرائم أكثر من الأطفال الذين يعيشون في أسر مستقرة
- صغر عمر الفتيات عند الزواج يعد من عوامل فشل الاسرة نظراً لعدم نضج الفتاة اجتماعياً
- الطلاق كمشكلة اسرية وظاهرة اجتماعية يحمل الدولة عبئا اقتصاديا ويؤثر في الموازنة العامة للدولة.

(1) Aston, N. M. and S. S. Mclanahan (1991). Family structure, parental practices, and high School completion, in American Sociological Reviw, 56, 309-320.

المراجع العربية:

١. محمد محي الدين(٢٠١٤). أبغض الحلال: نحو منظور مختلف لفهم الطلاق وأثاره في مجتمعات الخليج العربية ورقة بحثية مقدمة لندوة مواجهة الظواهر والمشكلات الاجتماعية في دول الخليج العربية، المكتب التنفيذي لمجلسي وزراء العمل والشؤن الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي العربية ووزارة التنمية الاجتماعية بمملكة البحرين: لمنامة٥-٦ مايو ٢٠١٤.

٢. **المتولي، أماني علي (٢٠٠٩): الضوابط القانونية والشرعية والمشكلات العلمية للأنواع الحديثة للزواج والطلاق ، القاهرة : دار الكتاب الحديث**

٣. رندا يوسف محمد سلطان، دراسة ظاهرة الطلاق المبكر في ريف محافظة أسيوط، قسم الاجتماع الريفي والارشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط(فبراير٢٠١٧).

٤. مهتاب أحمد اسماعيل أبو زنوط (٢٠١٦).الطلاق، أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات دراسة ميدانية في محافظة نابلس، كلية الدراسات العليان جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

٥. فاكر محمد الغرابية (٢٠١٢). التأثيرات النفسية والاجتماعية للطلاق على الأطفال: دراسة على عينة من الأطفال في دار الضيافة في اتحاد المرأة الأردنية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

المراجع الاجنبية:

6.)Wilcox, W.B. and de Rose,L. (2014). Sustainable families: An International Perspective on fertility, Marriage and the post familial trajectory. Power point presentation at DIFI international c0nference on " Empowering familiest: pathway to Development" Doha: 16-17 April.
7. KnoefMarike and J.C. van Ours (2012). How to stimulate single mothers to leave welfare for work; evidence from a field experiment

8. YU, E and Liu, J. (2007). Environmental Impacts of Divorce. www.pnas.org/cgi/ 10.1073/pans.

9. Weitzman, L. J. (1985). The Divorce Revolution: The Unexpected Social and Economic Consequences for Women and Children in America. New York:
10.)Holden, K. C. and Smock, P. J. (1991). "The Economic Cost of Marital Dissolution." Annual Review of Sociology 17: 51-78
11. (1)Ananat E.O. and G. Michaels (2008). The Effect of Marital Breakup on the Income Distribution of Women with Children. CEPR Discussion Paper No. DP6228.
12. (1)Baugher, E. and L. Lamison-White (1996). Poverty in the United States: 1995, in U.S. Bureau of the Census, Current Population Reports, Series P-60–194.
13. (1)McLanahan, S.S., Garfinkel and Watson. (1986). Family structure, poverty and the underclass. Centre for Demography and Ecology Working Paper 86-13.
14. (1)Ginther, D.K. and R.A. Pollak (2003). Does Family Structure Affect Children's Educational Outcomes? NBER Working Paper 9628.
15. (1)Amato, P. R. (1994). Life-span adjustment of children to their parents' divorce. The Future of Children: Children and Divorce, 4, 143–164
16. (1)Dornbusch, S.M., J.M. Carlsmith, S.J. Bushwall, P.L. Ritter, H. Leiderman, A.H. Hastorf and R.T. Gross (1985). Single parents, extended households, and the control of adolescents, in Child Development, 45, 326–341. Steinberg, L. (1987). Single parents, stepparents, and the susceptibility of adolescents to antisocial Peer Pressure, in Child Development, 58, 269–275.
17. (1)Stern, M., J. E. Northman and M.R. Van Slyck, (1984). Father absence and adolescent problem behaviors: Alcohol consumption, drug use, and sexual activity, in Adolescence, 19, 301–312.

18. (1)Astone, N. M. and S. S. McLanahan (1991). Family structure, parental practices, and high school completion, in American Sociological Review, 56, 309–320
19. (1)Carlson, M.J. and M.E. Corcoran (2001). Family Structure and Children's Behavioral and Cognitive Outcomes, in Journal of Marriage and Family 63 (August 2001): 779–792
20. (1)McLanahan, S.S., Garfinkel and Watson. (1986). Family structure, poverty and the underclass. Centre for Demography and Ecology Working Paper 86-13
21. (1)Kalmijn M. (2008). Divorce and well-being in 44 societies: Testing hypotheses about cross- national differences, Tilburg University, Netherlands Paper presented at the conference of the European Association of Population Studies, Barcelona, July 10-12, 2008
22. (18)Schoenborn C.A. (2004). Marital Status and Health: United States, 1999–2002, in Advance Data Number 351, December 15, 2004.
23. (1)Weitzman, L.J.(1985).the Divorce revolution: the unexpected Social and Economic Consequences for women and children in America. New york: the free press. Peterson, R. R.(1996). Women, Work and Divorce. Albany: State university of New York Press.
24. (1)Heller stein, Judith K ,Morrill, Melinda Sander, Zoua Ben (2012). Business cycle and divorce from: Evidence from microdata Economics. Letters 118 (2013) 68-70.
25. (1)Holden,K. and smock, P. J.(1991). "the Economic cost of Marital Dissolution."Annual Review of Sociology 17:51-78 .
26. (1) Ananat E. O. and G .Michaels(2008).the Effect of Marital Breakup on the Income Distribution of Women With Children. CEPR Discussion Paper No. DP6228.
27. (1) Smok,P.J., W.D. Manning and S. Gupta (1999). The Effect of Marriage and Divorce on Women's Economic Well-Being, in American Sociological Review 64:794-812.
28. (1) Baugher, E. and L. Lamison-White (1996). Poverty in United states:1995,in U . S. Bureau of the census, current Population Reports, Series P-60-194.

29. (1) Econo Vision. Socio-Economic Impact of Divorce and family Breakdown in the Netherlands: Indicative Analysis of Socio-economic Consequences.
30. www.Econovision.nl.com
31. (1) Mclanahan, S.S. (1985). Family structure and the intergenerational transmission of poverty, in American Journal of Sociology, Vol.90,pp.873-901. Ginther,D.k. and R.A. pollak (2003). Does Family Sturcture Affect Children's Educational Outcomes? NBER working Paper 9628.
32. (1) Ginther,D.K. and R.A. Pollak (2003). Does Family Structure Affect Children's Educational Outcomes? NBER Working Paper 9628.
33. (1) Bjoklund,A. and M. Sundstron (2002). Parental Separation and children's Educational Attainment: A Silblings Approach. Discussion Paper No.643,IZA, Bonm.
34. (1) Amato, p. R.(1994). Life-span adjustment of children to their parents' divorce. The future of children: children and divorce,4, 143-164; Dawson, D. A.(1991). Family structure and children's health and well-being: Data from the 1988 National Health Interview Survey on child health, in Journal of Marriage and the family, 53, 573-584.
35. (1) Aston, N. M. and S. S. Mclanahan (1991). Family structure, parental practices, and high School completion, in American Sociological Reviw, 56, 309-320.